

أجب على الأسئلة الآتية :

السؤال الأول (٢٠ درجة)

علق على العبارات الآتية (صح) أو (خطأ) مع ذكر العبارة الصحيحة فى حالة الخطأ وذلك بكتابة رقم السؤال فى ورقة الإجابة وأمامه الإجابة والتعليق.

(١) تعد كل العمليات التى يقوم بها المحاسبون المهنيون (مزاولى المهنة) عمليات للتأكد مثل إعداد الإقرارات الضريبية للعملاء على الرغم من أن ذلك لا يستدعى إبداء استنتاج متعلق بتأكد .

(٢) عندما يقوم المراجع بتخطيط وأداء أعمال المراجعة مستخدماً أسلوب الشك المهنى فإن ذلك يعنى أنه يجب عليه أن يتحقق من صحة وسلامة المستندات التى قدمت إليه وعدم وجود أى تحريف بالقوائم المالية.

(٣) يجب على مراقب الحسابات إعداد أوراق عمل المراجعة بصورة سهلة ومبسطة تمكن أى شخص قد لا يكون له علاقة بالمنشأة من تفهم طبيعتها وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة التى تمت .

(٤) ينبغى على مراقب الحسابات القيام بالأنشطة التالية قبل البدء فى عملية مراجعة تتم لأول مرة :

(أ) القيام بإجراءات تتعلق بقبول العلاقة مع العميل ومهام المراجعة المحددة.

(ب) الإتصال مع المراقب السابق فى حالة حدوث تغيير فى مراقبى الحسابات وذلك طبقاً لأداب وسلوك المهنة .

(٥) يكون لمراقب الحسابات الإختيار فى تطبيق الإجراءات التحليلية كإجراءات لتقييم الخطر وذلك للتوصل إلى فهم المنشأة كما يمكنه أيضاً تطبيق تلك الإجراءات التحليلية كإجراءات تحقق للحصول على أدلة مراجعة وذلك بخلاف الفحص الشامل فى نهاية عملية المراجعة والتى تتطلب معايير المراجعة تطبيق الإجراءات التحليلية بصورة إلزامية .

(٦) ينبغى على مراقب الحسابات الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة حتى يمكنه بناء رأى المراجعة عليها . وتعد الكفاية مقياساً لنوعية

الدليل ومصادقته وتعد الملائمة مقياس لكمية أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها .

(٧) عند تصميم عينة المراجعة ينبغي على المراقب أن يضع في اعتباره أهداف إجراءات المراجعة وصفات المجتمع الذي يرغب في اختيار العينة منه .

(٨) تنحصر مسؤولية مراقب الحسابات عند التخطيط لإستخدام عمل خبير أن يتأكد من حصوله على شهادة مهنية ملائمة .

(٩) ينبغي أن يحصل المراقب على أدلة مراجعة كافية وملائمة بأن الأرقام المقابلة تفي بمتطلبات إطار إعداد التقارير المالية المطبق .

(١٠) عند قيام المراجع بإجراء مهمة اختبار لمعلومات مالية مستقبلية عليه أن يحصل على أدلة كافية وملائمة أن تلك المعلومات المستقبلية تم إعدادها على أساس متسق مع القوائم المالية التاريخية ولا يكون مطالباً بالحصول على أدلة عن الإفتراضات التي بنيت عليها التقديرات من قبل الإدارة .

السؤال الثانى (٣٥ درجة)

بصفتك مراقبا لحسابات المنشآت المختلفة التالية تعرضت للحالات المبينة فيما بعد :

الحالة الأولى :

عند مراجعتك لحسابات الشركة (أ) عن عام ٢٠١٢ تبين لك أن الشركة قامت بحساب أصل ضريبي مؤجل عن فرق مؤقت فى المخصصات بمبلغ ٥ مليون جنيه علما بأنه طبقا للموازنة التخطيطية للشركة لن تحقق الشركة أية أرباح ضريبية خلال الخمس سنوات القادمة .

الحالة الثانية :

عند مراجعتك للشركة (ب) عن عام ٢٠١٢ قدم لك المدير المالى القوائم المالية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وعن الفترة المنتهية فى ذلك التاريخ والذى قام بإعدادها من مخرجات الحاسب الآلى للشركة وعند طلبك مراجعة المخرجات على أجهزة الحاسب الآلى تم إخطارك أنه قد حدثت مشكلة بالحاسب أدى إلى فقد كافة البيانات والمعلومات المخزنة عليه .

الحالة الثالثة :

عند مراجعتك للشركة (ج) عن عام ٢٠١٢ تبين لك أن الشركة تستخدم سياسة القيمة العادلة في قياس استثماراتها العقارية من الأراضي وأنها قامت بتحديد القيمة العادلة في ٢٠١٢/١٢/٣١ بناء على تقرير داخلي من الإدارة المالية .
الحالة الرابعة :

عند مراجعتك لحسابات شركة (د) عن عام ٢٠١٢ تبين لك قيام الشركة برسملة تكلفة اقتراض على أصولها الثابتة بمبلغ ٥٠ مليون جنيه تطبيقا للمعالجة البديلة المسموح بها في معيار المحاسبة المصري رقم (١٤) و عند طلبك من الشركة موافقتك بدراسة فنية تفصيلية لتحديد القيمة الاستردادية للأصول الثابتة بعد الرسملة للتأكد من عدم وجود اضمحلال (Impairment) في القيمة الدفترية لهذه الأصول تبين لك عدم وجود هذه الدراسة.
الحالة الخامسة :

عند مراجعتك لحسابات الشركة (هـ) عن عام ٢٠١٢ تبين لك أن هناك فرع هام للشركة تم بيعه لشركة أخرى في أول شهر يوليو ٢٠١٢ وأن نتيجة أعمال هذا الفرع حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٢ و البالغة ٤٠ مليون جنيه قد تم إدماجها مع باقى بنود نتيجة الأعمال عن عام ٢٠١٢ كما أن خسارة بيع هذا الفرع و البالغة ٥ مليون جنيه قد تم دمجها أيضا مع باقى بنود نتيجة الأعمال عن عام ٢٠١٢ ولم تقم بالإفصاح عن هذه الأرقام في أى مكان آخر بالقوائم المالية

والمطلوب : في ضوء المعايير والقوانين السارية قيامك بدراسة كل حالة من الحالات السابقة وكتابة :

- (أ) وجهات النظر المختلفة التي قد تثار في كل حالة. (٢ درجة)
(ب) رأيك الشخصي بصفتك مراقبا لحسابات هذه الشركة. (١ درجة)
(ج) نوع التقرير الذي ستصدره عن القوائم المالية عن السنة محل المراجعة في ضوء رأيك الشخصي. (١ درجة)
(د) صيغة فقرة الرأي في تقرير مراقب الحسابات عن كل حالة طبقا لمعايير التقارير الواردة في معايير المراجعة المصرية وأثر ذلك - إن وجد - على باقى محتويات التقرير. (٣ درجة)

علما بأن جميع المعالجات المذكورة قد وردت فى القوائم المالية النهائية التى قدمت إليك معتمدة من مجلس الإدارة وأن جميع المبالغ هامة ومؤثرة

:

السؤال الثالث (٢٠ درجة)

بصفتك مراقب حسابات إحدى الشركات المساهمة الكبرى عن عام ٢٠١٢ والتي أظهرت نتائج أعمالها صافى ربح إثنين مليون جنيه وبناء على شهادة المستشار القانونى للشركة فإن مخصص القضايا بحاجة للتدعيم بمبلغ ٣ مليون جنيه الأمر الذى رفضته الإدارة المالية حيث ترى عدم إمكانية إظهار نتائج الأعمال بصافى خسارة وقد تمت الأحداث التالية خلال الفترة اللاحقة :

(أ) فى ٣٠ مارس ٢٠١٣ تم إجتماع مجلس إدارة الشركة والذى رفض رأى الإدارة المالية وطلب تعديل القوائم المالية بنسبة ٥٠% من المخصص المطلوب (مليون ونصف) على قوائم عام ٢٠١٢ على أن يتم تحميل الباقي (مليون ونصف) على قوائم عام ٢٠١٣.

(ب) فى ٣٠ إبريل ٢٠١٣ تم إجتماع مجلس إدارة الشركة وتم اعتماد القوائم المالية والتي أظهرت صافى ربح ٥٠٠ ألف جنيه .

(ج) فى ٣٠ مايو ٢٠١٣ تم إجتماع الجمعية العامة التى أعتمدت القوائم المالية .

(د) فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ تم سداد أتعاب مراقب الحسابات بعد التصديق على محضر الجمعية العامة .

المطلوب :

- (١) أذكر نوع تقرير مراقب الحسابات مع كتابة فقرة رأى وتاريخ إصداره.
- (٢) بإفتراض أن مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٣ قد وافق على القوائم المالية بدون تعديل أذكر نوع تقرير مراقب الحسابات مع كتابة فقرة رأى وتاريخ إصداره.
- (٣) أشرح باختصار مسئولية مراقب الحسابات عن مراجعة الفترة اللاحقة للقوائم المالية فى ضوء المعلومات المتاحة أعلاه .

السؤال الرابع (٢٥ درجة)

تتضمن القوائم المالية التى يقوم مراقب الحسابات بمراجعتها بعض التقديرات المحاسبية والتى تتطلب من المراقب أن يصمم وينفذ بعض إجراءات المراجعة الإضافية للحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة للتأكد عما إذا كانت هذه التقديرات معقولة فى ظل الظروف المحيطة ، ولتحديد مدى ملاءمة الإفصاح المطلوب عنها. فى ضوء إطلاعك وتطبيقك لمعايير المراجعة المصرية.

المطلوب :

- (أ) وضح ماذا يقصد بالتقديرات المحاسبية ، وبين أوجه الإختلاف بينها وبين الأرقام التقديرية التى تتضمنها الموازنة التخطيطية.
- (ب) أعط بعض الأمثلة على التقديرات المحاسبية ، ثم أشرح بالتفصيل كيف يمكن من خلال التقديرات المحاسبية التأثير على صافى نتائج النشاط للمنشأة محل المراجعة.
- (ج) أشرح بالتفصيل الإجراءات والأساليب التى يتبعها مراقب الحسابات عند مراجعة التقديرات المحاسبية للتأكد من مدى مناسبتها.
- السؤال الخامس (٢٥ درجة)**

يواجه مراقب الحسابات عند مراجعته للقوائم المالية ببعض البنود الظاهرة بهذه القوائم والمقيمة بالقيمة العادلة.

والمطلوب : فى ضوء ما ورد بدليل معايير المراجعة المصرية.

- (أ) ماذا يقصد بأن على مراقب الحسابات أن يتفهم إجراءات المنشأة محل المراجعة فى تحديد قياسات وإفصاحات القيمة العادلة وأنشطة الرقابة ذات الصلة وتقييم الخطر؟
- (ب) ما هى المحددات التى تحكم تقييم مراقب الحسابات لمدى ملاءمة قياسات وإفصاحات القيمة العادلة؟ وضح بالتفصيل.
- (ج) ما هى إجراءات المراجعة التى تتعامل مع خطر التحريف الهام والمؤثر فى قياسات وإفصاحات المنشأة للقيمة العادلة؟ أشرح بالتفصيل.
- السؤال السادس (٢٥ درجة)**

تلتزم معايير المراجعة المصرية مراقب الحسابات عند تخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة وعند تقييم نتائجها ، دراسة مدى ملاءمة تطبيق إدارة المنشأة محل المراجعة لفرض الإستمرارية فى إعداد القوائم المالية. فى ضوء ما ورد بمعايير المراجعة المصرية.

المطلوب :

- (أ) أشرح المقصود بفرض الإستمرارية ومسئولية الإدارة عنه.
- (ب) حدد وأشرح بالتفصيل الأحداث أو الظروف التى قد تؤدى - مجتمعه أو منفردة - إلى الشك فى قدرة المنشأة محل المراجعة على الإستمرار.
- (ج) وضح مسئولية مراقب الحسابات بالنسبة لتطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية.
- (د) أشرح بالتفصيل ما ينبغى أن يقوم به مراقب الحسابات فى كل من الحالات التالية :

- (١) كون فرض الإستمرارية يعد ملائماً مع وجود عدم تأكد هام.
- (٢) فرض الإستمرارية غير ملائم.
- (٣) عدم رغبة الإدارة فى إعداد أو فى توسيع نطاق تقييمها لإستمرارية المنشأة.

الإجابة

إجابة السؤال الأول

س	الصواب
١	×
	<p>نطاق الإطار</p> <p>ليست كل العمليات التى يقوم بها المزاولون عمليات للتأكد فهناك عمليات أخرى يتم أدائها بصورة متكررة لا ينطبق عليها التعريف السابق (وبالتالي لا يغطيها هذا الإطار) وتشمل :</p> <p>المهام التى تغطيها المعايير المصرية للخدمات ذات الصلة مثل مهام القيام بإجراءات متفق عليها ومهام تجميع بيانات مالية أو غيرها من البيانات. إعداد الإقرارات الضريبية الأمر الذى لا يستدعى إبداء إستنتاج متعلق بتأكد .</p>

مهام الإستشارة (أو إسداء النصح) مثل الإستشارات الإدارية والضريبية .		
نادرا ما تشمل عملية التأكد التحقق من سلامة المستندات كما أن المزاول لا يكون مدربا على أو يتوقع أن يكون خبيرا قى مثل هذا التوثيق.	×	٢
يجب على مراقب الحسابات إعداد أوراق عمل المراجعة بصورة تمكن المراجع الخبير الذى ليس له خبرة سالفة بالمنشأة من تفهم طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة التى تمت وفقا لمعايير المراجعة المصرية ، ووفقا للمتطلبات القانونية والتنظيمات ذات الصلة.	×	٣
	صح	٤
ينبغى على مراقب الحسابات تطبيق الإجراءات تحليلية كإجراءات لتقييم الخطر وذلك للتوصل إلى فهم المنشأة وبيئتها وفى الفحص الشامل فى نهاية عملية المراجعة . ويمكن تطبيق الإجراءات التحليلية أيضا كإجراءات للتحقق.	×	٥
الكفاية هى مقياس لكمية أدلة المراجعة التى تم الحصول عليها ، والملاءمة هى مقياس لنوعية الدليل ومدى إرتباطه بموضوع المراجعة ومصداقيته.	×	٦
	صح	٧
ينبغى على مراقب الحسابات عند التخطيط لإستخدام عمل خبير أن يقوم بتقييم الكفاءة المهنية للخبير . ويستدعى ذلك دراسة ما يلى : الشهادة المهنية أو الترخيص الممنوح للخبير من جهة مهنية ملائمة أو عضويته فيها. خبرة وسمعة الخبير فى المجال الذى يسعى المراقب فيه للحصول على أدلة المراجعة .	×	٨
	صح	٩
عند قيام المراجع بإجراء مهمة اختبار لمعلومات مالية مستقبلية عليه أن يحصل على أدلة كافية وملائمة فيما يتعلق بكل من الأمور التالية: (أ) أن الافتراضات التى بنى عليها أفضل تقديرات الإدارة والتي تم استخدامها فى الوصول إلى المعلومات المالية المستقبلية تعتبر معقولة. أما فى حالة الافتراضات النظرية فيجب أن تكون تلك الافتراضات متفقة مع الغرض من المعلومات.	×	١٠

<p>(ب) أن المعلومات المالية المستقبلية معدة إعداداً جيداً على أساس تلك الافتراضات.</p> <p>(ج) أن يكون قد تم عرض المعلومات المالية المستقبلية بطريقة مناسبة وأن يكون قد تم الإفصاح الكافي عن كل الافتراضات الهامة بما في ذلك الإشارة الصريحة عما إذا كانت هذه الافتراضات تمثل الافتراضات الخاصة بأفضل التقديرات أم إنها افتراضات نظرية.</p> <p>(د) أن المعلومات المالية المستقبلية تم إعدادها على أساس متنسق مع القوائم المالية التاريخية وباستخدام مبادئ محاسبية مناسبة.</p>		
--	--	--

إجابة السؤال الثاني

الحالة الأولى :

(أ) وجهات النظر المختلفة

- وجهة النظر الأولى قد تكون أن الشركة قد حسبت الضرائب المؤجلة نتيجة للفروق المؤقتة الناتجة عن المخصصات وقامت بتسوية الضرائب طبقاً لقانون الضرائب وبالتالي يحق لها تكوين أصل بالفرق المؤقت كضريبة مؤجلة .
- وجهة النظر الثانية قد تكون أن الشركة بقيدها الفرق المؤقت كأصل ضريبي مؤجل تكون قد كونت أصل لن يمكن تحقيقه من خلال تسويته مع الضرائب التي ستستحق خلال السنوات القادمة حيث أن الشركة لن تحقق أرباح خلال الخمس سنوات التالية وبالتالي لن تستطيع تسوية هذا الأصل وبالتالي تكون معالجة الشركة خاطئة .

(ب) الرأي الشخصي

من وجهة نظري أتفق مع وجهة النظر الثانية وبالتالي تكون الشركة قد قامت بمعالجة خاطئة في قوائمها المالية .

(ج) رأي مراقب الحسابات

تقرير بتحفظ لعدم الموافقة حيث أن المبلغ هام ومؤثر وليس جوهري .

(د) فقرة الرأي

أسباب الرأي المتحفظ

قامت الشركة بإثبات أصل ضريبي مؤجل بمبلغ 5 مليون جنيه عن فروق مؤقتة ناتجة عن تكون مخصصات في الوقت الذي لا تتوقع فيه الشركة

تحقيق أرباح خلال السنوات الخمس القادمة مما يجعل هذا الأصل غير قابل للتحقيق وبالتالي فقط تم تضخيم أرباح العام بمبلغ ٥ مليون جنيه وتضخيم الأصول فى الميزانية بنفس المبلغ.

الرأى المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما جاء بفقرة أسباب الرأى المتحفظ على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية للشركة (ب) والإيضاحات المرفقة بها تعبر بعدالة ووضوح - فى جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالى للشركة فى ٢٠١١/١٢/٣١ وعن أدائها وتدفعاتها النقدية والتغير فى حقوق ملكيتها عن السنة المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح ذات العلاقة.

الحالة الثانية :

(أ) وجهات النظر المختلفة

- ستكون هناك وجهة نظر تنادى بأن هناك قيد على النطاق الجوهري حيث أن المراجع لن يمكنه التأكد من سلامة ميزان المراجعة التى تم استخراج القوائم المالية منه.
- ستكون هناك وجهة نظر أخرى بأن القوائم المالية أعدت من ميزان مراجعة مستخرج من الحاسب الآلى وبالتالي فهو يعد صحيحا.

(ب) رأى الشخصى

أتفق مع وجهة النظر الأولى حيث أنها تتفق مع معايير المحاسبة المصرية.

(ج) نوع التقرير

عدم القدرة على إبداء الرأى بسبب قيد نطاق جوهري .

(د) فقرة الرأى

قامت الشركة بإعداد قوائمها المالية من ميزان مراجعة مستخرج من الحاسب الآلى والذي لم نتمكن من مراجعة هذه المخرجات على الحاسب الآلى نظرا لحدوث مشكلة به أدت إلى فقدان كافة البيانات والمعلومات المخزنة عليه.

ونظرا لجوهريته ما جاء بعاليه فإننا لا نستطيع أبداء رأى على القوائم المالية للشركة (د) .

الحالة الثالثة :

(أ) وجهات النظر المختلفة

- ستكون هناك وجهة نظر تقول أن اعتماد الشركة على تقرير داخلى من الإدارة المالية لا يصلح أن يكون دليلا مؤيدا للقيمة العادلة للاستثمارات العقارية.
- ستكون هناك وجهة نظر أخرى تنادى بأن قيام الإدارة المالية بدراسة الاستثمارات العقارية وتحديد قيمتها العادلة يعد كافيا لتقييم الاستثمارات العقارية

(ب) رأى الشخصى

أتفق مع وجهة النظر الأولى حيث أنها تتفق مع معايير المحاسبة المصرية.

(ج) نوع التقرير

متحفظ نتيجة لوجود قيد على النطاق

(د) فقرة رأى

لم تقم الشركة بإعداد دراسة من مقيم معتمد لتقييم استثماراتها العقارية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وأعتمدت على تقرير داخلى من الإدارة المالية ولم يكن هناك أى إجراء مراجعة بديلة للتحقق من صحة تقييم الاستثمارات العقارية.

وفيما عدا أية تسويات قد تكون لازمة لو أننا حصلنا على دراسة عن تقييم الاستثمارات العقارية فمن رأينا أن القوائم المالية للشركة (هـ) تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٣١/١٢/٢٠١١ وعن أدائها وتدفعاتها النقدية والتغير فى حقوق ملكيتها عن السنة المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين ذات العلاقة .

الحالة الرابعة

(أ) وجهات النظر المختلفة

- قد يرى البعض أن الشركة لم تخالف معايير المحاسبة المصرية حيث أنها قامت برسملة تكلفة الاقتراض طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٤) وبالتالي فالمعالجة سليمة .
- قد يرى البعض الآخر أن معيار المحاسبة المصرى رقم (١٤) نص على ضرورة ألا تزيد القيمة الدفترية للأصل بعد الرسملة عن قيمته الاستردادية ولا يتم التأكد من ذلك إلا بعد إجراء اختبار الاضمحلال فى القيمة على هذه الأصول .

(ب) الرأي الشخصي

أتفق مع الرأي الثانى . و أرى أنه كان يجب على الشركة القيام بعمل الدراسة الفنية التفصيلية .

(ج) نوع التقرير

تقرير بتحفظ - قيد على النطاق

(د) فقرة النطاق :

و فيما عدا ما جاء بالفقرة (1) أدناه فقد تمت مراجعتنا

(هـ) فقرة الرأي

قامت الشركة برسملة تكاليف اقتراض بمبلغ ٥٠ مليون جنيه على أصولها الثابتة وذلك تطبيقا للمعالجة المحاسبية البديلة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (١٤) . إلا أن الشركة لم تقدم لنا الدراسة الفنية التفصيلية لتحديد القيمة الاستردادية للأصول الثابتة بعد الرسملة للتأكد من عدم وجود اضمحلال فى القيمة الدفترية لهذه الأصول بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية .

وفيما عدا أية تسويات قد تكون لازمة لو أننا حصلنا على الدراسة المذكورة عاليه فمن رأينا أن القوائم المالية المذكورة أعلاه مع الإيضاحات تعبر عن

الحالة الخامسة

(أ) وجهات النظر المختلفة

- قد يرى البعض أن ما قامت به الشركة هو التصرف الصحيح ولا يوجد ما يعيبه.
- قد يرى البعض أن معيار المحاسبة المصرى الخاص بالعمليات غير المستمرة أوجب الإفصاح عن نتائج أعمال و نتائج التصرف فى العمليات غير المستمرة فى بنود مستقلة وكان يجب على الشركة عمل ذلك .

(ب) الرأي الشخصي

أتفق مع الرأي الثانى .

(ج) نوع التقرير

تقرير متحفظ - عدم موافقة

(د) فقرة الرأي

قامت الشركة بإثبات نتائج أعمال أحد فروعها الهامة و الذى قامت ببيعه و البالغة ٤٠ مليون جنيه وكذلك خسارة بيع هذا الفرع و البالغة ٥ مليون جنيه ضمن بنود نتيجة الأعمال و لم تقم بالإفصاح عن هذه القيم مستقلة كما تقضى بذلك معايير المحاسبة المصرية باعتبارها عمليات غير مستمرة. و فيما عدا عدم الإفصاح عن نتائج العمليات غير المستمرة و نتائج التصرف فيها فى بنود مستقلة فمن رأينا أن القوائم المالية المذكورة أعلاه مع الإيضاحات تعبر عن

السؤال الثالث

يجب أن تتضمن إجابة السؤال الثانى الآتى :

- (١) تاريخ إصدار تقرير مراقب الحسابات بعد ٣٠ ابريل ٢٠١٣ (إعتقاد مجلس الإدارة للقوائم المالية للشركة).
- (٢) تاريخ التقرير فى حالة (٢) بعد ٣٠ مارس ٢٠١٣.
- (٣) مراقب الحسابات مسئول عن مراجعة الفترة اللاحقة من ١ يناير ٢٠١٣ حتى ٣٠ ابريل ٢٠١٣ وذلك بإجراءات مراجعة للحصول على أدلة مثل - الحصول على محاضر مجلس الإدارة وفحصها ومراجعة البيانات المالية حتى ٣٠ ابريل ٢٠١٣ وعمل إجراءات فحص تحليلى لفحص أى نتائج غير عادية أو مؤشرات عن تغير النسب المالية.
- الفترة بعد ٣٠ ابريل ٢٠١٣ حتى ٣٠ مايو ٢٠١٣ (تاريخ اعتماد القوائم) يتم مراجعة المعلومات التى تصل إلى علمه فقط سواء عن طريق الشركة أو غير ذلك وغير مطالب بإجراءات مراجعة ما لم يصل إلى علمه وجود أحداث فى هذه الفترة هامة ومؤثرة على رأيه وعلى القوائم المالية للشركة